

Distr. : General
15 August 2013
Arabic
Original: English

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة



مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية
حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
الدورة السادسة

نيويورك، ١٧-١٩ تموز/يوليه ٢٠١٣

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٣، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد رحمان (نائب الرئيس) (بنغلاديش)

المحتويات

مسائل تتعلق بتنفيذ الاتفاقية (تابع)

(أ) مناقشة عامة (تابع)

(ب) اجتماع المائدة المستديرة ١: التمكين الاقتصادي عن طريق توفير الحماية
الاجتماعية الشاملة واستراتيجيات الحد من الفقر

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات في مذكرة بإحدى لغات العمل وإدراجها أيضاً
في نسخة من المحضر ثم إرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit
(srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).



الرجاء إعادة استعمال الورق

13-39714 (A)



الأهداف والمثل العليا للاتفاقية وللإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٣ - وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي لضمان قدرة الأشخاص ذوي الإعاقة على المشاركة الكاملة والتعبير عن أنفسهم في المؤتمر الحالي للدول الأطراف في الاتفاقية.

٤ - السيد سونيسون (السويد): قال إن الاتفاقية توفر إطاراً متيناً لجهود بلده الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان بشكل عام وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على وجه الخصوص. وأعرب عن ترحيب حكومة بلده بزيادة الاهتمام بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الأمم المتحدة، مشيراً إلى أنها شاركت بنشاط في إعداد الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى المرتقب بشأن الإعاقة والتنمية. وأعرب عن أمله في ألا يتناول ذلك الاجتماع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة فقط، ولكن أيضاً حقوق الإنسان، والحد من الفقر، والاستدامة في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأن يعترف بالنساء والأطفال كجهات فاعلة وفئات خاصة مستهدفة لدى وضع السياسات.

٥ - وأضاف أن من المهم تحسين الإحصاءات من خلال جمع بيانات موحدة بغية تسهيل وضع المعايير ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وكفالة قيام منظمات المجتمع المدني بدور كامل ونشط في مؤتمرات الدول الأطراف التي ستعقد في المستقبل.

٦ - السيد كامارا (إسرائيل): قال إن حكومة بلده صدقت على الاتفاقية في عام ٢٠١٢، مما يمثل مرحلة جديدة في حياة الأشخاص ذوي الإعاقة في إسرائيل، وهي بلد يستمد الإلهام من (النبي) موسى، الذي قاد شعبه من العبودية إلى الحرية رغم تلغيمه. وأضاف أن اللجنة الإسرائيلية لكفالة المساواة في الحقوق للأشخاص ذوي الإعاقة مسؤولة عن

نظراً لغياب السيد كاماو (كينيا)، تولى السيد رحمان (بنغلاديش)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة ١٥:٠٥.

المسائل المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية (تابع)

(أ) مناقشة عامة (تابع)

١ - السيد تريمينو (إسبانيا): قال إن حكومة بلده اتخذت العديد من التدابير لتحسين الظروف المعيشية لجميع مواطنيها، ولا سيما ذوو الإعاقة منهم، ويشمل ذلك وضع خطة إسكان حكومية تدعو إلى وقف جميع عمليات إخلاء الأشخاص ذوي الإعاقة، أو الأسر التي بها أشخاص ذوو إعاقة، من مساكنهم لمدة عامين، وتخصيص سبعة في المائة من جميع الوظائف الفنية في مجال الرعاية الصحية المتخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة. وأضاف أن الحكومة اعتمدت مرسوماً لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة الذين لم يسبق لهم العمل إطلاقاً، أو الذين ليس لديهم عدد كاف من ساعات العمل يؤهلهم للحصول على الرعاية الاجتماعية، من اعتبارهم مساهمين كاملين في نظام الضمان الاجتماعي ومستفيدين بالكامل منه. وتعمل الحكومة أيضاً، بالتعاون الوثيق مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وجميع أصحاب المصلحة المعنيين، على توعية الأشخاص ذوي الإعاقة وتشجيع اندماجهم في المجتمع وتوظيفهم.

٢ - وأضاف قائلاً إن وفد بلده يشارك، على الصعيد الدولي، في إعداد الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى المعني بالإعاقة والتنمية، المقرر عقده في عام ٢٠١٣، ويدعو إلى إدراج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ومضى قائلاً إن إسبانيا ستحصل أيضاً على جائزة فرانكلين د. روزفلت الدولية لحقوق الإعاقة لعام ٢٠١٣، وذلك تقديراً لإنجازاتها في تعزيز

المشاركة الفعالة لتلك المنظمات ينبغي أن تشكل جزءاً من الاتفاقية وأن تكون واحدة من المبادئ الرئيسية لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية.

١٠ - السيد أواسي (الهند): قال إن حكومة بلده تُقر بالحاجة إلى إجراء تدخلات محددة في السياسات العامة بغية دعم الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد كلف دستور الهند الدولة بأن تكفل المساواة والحرية والعدالة والكرامة لجميع الأفراد، ولكنه كلفها على وجه التحديد بأن تقوم، في حدود قدرتها الاقتصادية، بتأمين الحق في العمل والتعليم والحصول على مساعدة الدولة في حالات البطالة والشيخوخة والمرض والعجز. وسنت الحكومة عدة قوانين لتزويد الأشخاص ذوي الإعاقة بالفرص المتساوية، ولحماية حقوقهم، ولتمكينهم من المشاركة الكاملة في المجتمع، ولتعميم مراعاة قضايا الإعاقة في برامجها وسياساتها.

١١ - وأردف قائلاً إن حكومة الهند لا تزال ملتزمة بتهيئة بيئة مواتية تسمح للأشخاص ذوي الإعاقة بالتمتع بحقوقهم وتحقيق إمكاناتهم الكاملة. كما أن الهند هي إحدى الدول الموقعة على الإعلان المتعلق بالمشاركة الكاملة والمساواة للأشخاص ذوي الإعاقة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وعلى إطار عمل بيوأكو للألفية، وعلى إطار عمل بيوأكو بعد خمس سنوات نحو مجتمع احتوائي وخال من الحواجز وقائم على أعمال الحقوق لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة.

١٢ - السيد ماساريغوس (غواتيمالا): قال إن الغواتيماليين ذوي الإعاقة يعانون من الإقصاء الاجتماعي والأمية والبطالة ومحدودية فرص الحصول على التعليم. ولجابهة ذلك، قامت الحكومة بإنشاء مجلس وطني للأشخاص ذوي الإعاقة، يتكون من أشخاص من كل من القطاع العام ومنظمات المجتمع المدني، وذلك لتشجيع على تنفيذ الاتفاقية. واعتمدت الحكومة سياسة وطنية بشأن الإعاقة

رصد تنفيذ الاتفاقية وتوعية الجمهور والتشجيع على توافر بيئات ملائمة للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال التشريعات والإنفاذ.

٧ - واستطرد قائلاً إن توفير بيئات ملائمة للأشخاص ذوي الإعاقة يشكل تحدياً كبيراً يتطلب استثمارات مالية كما يتطلب تغييرات في السلوك والمواقف وسياسات تكفل إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في مجالات الإسكان والتوظيف والتعليم. وتدرك حكومة إسرائيل جيداً، رغم جهودها المطردة، أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به لخلق مجتمع أقل تمييزاً وأكثر احتواءً للجميع. وقال إن الأشخاص ذوي الإعاقة لن يصبحوا أعضاء كاملي العضوية في المجتمع ويتمتعون بعضويتهم فيه على قدم المساواة مع الآخرين إلا إذا بدأت بقية المجتمع تنظر إليهم على أنهم مساوون لها.

٨ - السيد لورسن (الدانمرك): قال إن معهد حقوق الإنسان، ومجلس شؤون الإعاقة، وأمين المظالم بالبرلمان هم المؤسسات المسؤولة عن الترويج للاتفاقية وحمايتها ورصدها في الدانمرك. ومن الأهمية بمكان أن يشارك المجتمع المدني، وبخاصة الأشخاص ذوو الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم، مشاركة كاملة في عملية الرصد. وأضاف أن الحكومة تقوم بوضع اللمسات الأخيرة على خطة عمل وطنية جديدة بشأن الإعاقة لدعم التنفيذ المتواصل للاتفاقية وغيرها من المبادئ التي تشكل، على الدوام، جزءاً من سياسة الإعاقة بالدانمرك، مثل الإدماج، واحترام التنوع، وتكافؤ الفرص، وإمكانية الوصول بسهولة، والتمكين، وتقرير المصير للأشخاص ذوي الإعاقة.

٩ - ومضى قائلاً إن وفد بلده كان يشعر بالقلق إزاء الطريقة التي تم التعامل بها مع مشاركة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في الفترة التي سبقت المؤتمر. وأشار إلى أن

١٥ - واستدركت قائلة إن الأشخاص ذوي الإعاقة ما زالوا، مع ذلك، يواجهون تحديات لا نهاية لها، بما في ذلك محدودية ما هو متاح لهم من الهياكل الأساسية المراعية للإعاقة. لذا، ينبغي تعبئة موارد كافية من خلال التعاون الدولي للتصدي لتلك التحديات، ولا سيما في أقل البلدان نمواً. وفي حين تتحمل الدول المسؤولية الرئيسية عن تأمين مستوى معيشي لائق للأشخاص ذوي الإعاقة، وتمكينهم، ينبغي أن يساهم أصحاب المصلحة الآخرون أيضاً عن طريق منح الأشخاص ذوي الإعاقة فرصاً متكافئة للاستفادة في المجالات الخاضعة لمسؤوليتهم.

١٦ - السيدة توليكي (ليتوانيا): قالت إن الإطار القانوني لبلدها يتضمن الآليات المؤسسية اللازمة لتنفيذ الاتفاقية في كل من القطاعين الخاص والعام. وقد أنشأت حكومتها برامج لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة وعدم التمييز ضدهم، وذلك لتيسير اندماجهم ومشاركتهم الكاملة في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وتزعم ليتوانيا، بعد أن قدمت تقريرها المتعلق بتنفيذ الاتفاقية إلى الأمم المتحدة في عام ٢٠١٢، تسمية مرشح لانتخابات اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام ٢٠١٤.

١٧ - وأضافت قائلة إن حكومة بلدها تقوم بوضع برنامج وطني لإنشاء نظام مساعدة متسق ومنسق البنية سيساعد على إيجاد الفرص للأطفال المعوقين الموجودين في دور الرعاية الحاضنة، وللمعوقين البالغين، من أجل الحصول على الخدمات والمساعدة المكيفتين حسب احتياجات المتلقي. وتسعى الحكومة إلى تهيئة فرص لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة المستقلين كلياً أو جزئياً، من العيش في منازلهم وتلقي الرعاية التي تقدم خارج المستشفيات فيها. وتحمي الحكومة حق الأشخاص ذوي الإعاقة في أن يختاروا وظائفهم وأماكن عملهم بحرية، وحقهم في التأهيل المهني والتدريب الوظيفي والمساعدة في البحث عن عمل.

لكفالة إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع ومنحهم فرص الحصول على العمل في كل من القطاعين الخاص والعام؛ كما أقرت قوانين لتبليغ مصالح الأشخاص ذوي الإعاقة، بما فيها قوانين تتصل بالتعليم الخاص بالمعوقين وإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في المؤسسات الوطنية والمحلية.

١٣ - وأضاف أنه في حين تم إحراز تقدم في مجال تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فلا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. ويجب على الحكومة ومنظمات المجتمع المدني أن يعملوا معاً لضمان مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل كامل في جميع جوانب الحياة داخل البلد.

١٤ - السيدة أنجوم (بنغلاديش): قالت إن إدراج إشارات محددة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في ريو دي جانيرو في عام ٢٠١٢، يشكل خطوة إيجابية نحو التنمية المراعية للإعاقة. وباعتبارها واحدة من أوائل الدول التي صدقت على الاتفاقية، تعطي بنغلاديش أولوية خاصة للأشخاص ذوي الإعاقة. ورغم محدودية موارد الحكومة، فقد اتخذت خطوات لضمان أن ينعم الأشخاص ذوو الإعاقة بمستوى معيشي لائق. كما اعتمدت تشريعات لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة قبل اعتماد الاتفاقية بوقت طويل. وقامت بعدة مبادرات لتلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك توفير العلاج الطبيعي وأجهزة تقوية السمع واستشارات فحص النظر والتدريب والمعدات ذات الصلة للأشخاص ذوي الإعاقة في المناطق النائية، وكل ذلك بالجمان؛ وإنشاء مدارس متخصصة للأطفال ذوي الإعاقة؛ وبرامج تنمية المهارات والتدريب المهني؛ وتقديم قروض بدون فوائد لتعزيز إمكانية توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة.

٢١ - واختتمت كلامها قائلة إن الحكومة كفلت مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في تطوير جميع تلك المبادرات، وستواصل استخدام آرائهم كمقياس لتحديد ما إذا كانت تسير على الطريق الصحيح نحو تزويدهم بمستوى معيشي لائق وتمكينهم بالكامل وإشراكهم في المجتمع.

(ب) اجتماع المائدة المستديرة ١: التمكين الاقتصادي عن طريق الحماية الاجتماعية الشاملة واستراتيجيات الحد من الفقر

٢٢ - الرئيس: قال إن التمكين الاقتصادي هو عامل رئيسي في تعزيز مكانة الأشخاص ذوي الإعاقة ومشاركتهم الكاملة في المجتمع. ويشكل التخفيف من حدة الفقر، وتوليد الدخل من خلال العمل اللائق، والحماية الاجتماعية، عوامل مفيدة لتنفيذ الاتفاقية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كذلك، فإن الحصول على التعليم والرعاية الصحية والعمل هي أمور مهمة على وجه الخصوص في تحسين رفاه الأشخاص ذوي الإعاقة وانتشالهم من الفقر. كما أن إرساء مستويات وطنية دنيا للحماية الاجتماعية وإنشاء نظم للحماية الاجتماعية الشاملة التي تغطي الأشخاص ذوي الإعاقة وتستجيب لاحتياجاتهم الخاصة سيساهمان في إعمال حقوق الإنسان، وفي تعزيز التنمية والمجتمع المتسمين بالشمول والعدل والاستدامة.

٢٣ - واستدرك قائلاً إنه ينبغي، مع ذلك، عند وضع سياسات واستراتيجيات وتدابير من هذا القبيل، أن تؤخذ في الاعتبار الحواجز المحتملة أن تعوق إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك نقص المعلومات بشأن فرص العمل والتدريب؛ وعدم وجود تسهيلات للأشخاص ذوي الإعاقة في أماكن العمل ووسائل النقل العامة؛ والصور النمطية والأحكام المسبقة بشأن قدرات وإسهامات الأشخاص ذوي الإعاقة.

١٨ - واستدركت في ختام كلامها قائلة إن الرعاية المؤسسية هي، مع ذلك، الخيار الوحيد الممكن، في كثير من الأحيان، بالنسبة لبعض الأشخاص المصابين بأنواع معينة من الإعاقة. ويتسم بأهمية بالغة في هذا الصدد توافر هياكل أساسية ملائمة واختصاصيين مناسبين في مرافق الرعاية.

١٩ - السيدة لي (نيوزيلندا): قالت إن المساعدة في اشتغال الأشخاص ذوي الإعاقة بعمل لقاء أجر محز أو في أن يديروا أعمالهم الخاصة بأنفسهم واحدة من أهم الطرق لتحسين مستوى معيشتهم. ولتحقيق هذه الغاية، تقوم حكومة بلدها بإجراء تعديلات على نظامها الخاص بالرعاية الاجتماعية بحيث يركز بدرجة أكبر على دعم قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة. وهي تعمل أيضاً مع منظمات المعوقين ومع أصحاب العمل من أجل إيجاد الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة لاكتساب مهارات وخبرة عملية. وفي هذا الصدد، فقد استحدثت الحكومة مورداً معلوماتياً على شبكة الإنترنت لتوفير معلومات يمكن الوصول إليها بسهولة من أجل تحسين عملية توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك من خلال الترتيبات التيسيرية المعقولة للمعوقين.

٢٠ - وأضافت قائلة إن الحكومة تقوم أيضاً بزيادة التمويل لحملتها المخصصة لدعم المبادرات المحلية والوطنية التي تشجع المواقف والسلوكيات الإيجابية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة. كما تقوم بإصلاح نظام دعم الإعاقة لديها بغية تزويد الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم بالمزيد من الخيارات ومن القدرة على التحكم في حياتهم حتى يتمكنوا من القيام بأمور الحياة اليومية في أماكن تواجههم اليومي في مجتمعاتهم المحلية. وتقوم الحكومة أيضاً بتحسين عملية جمع البيانات عملاً تحقق من نتائج بالنسبة للمعوقين، ويشمل ذلك إعادة إعداد دراستها الاستقصائية بشأن العمالة المتزلية بحيث تتضمن أسئلة عن فحص الإعاقة.

٢٦ - وأضافت قائلة إن النموذج الجديد الذي اتبعته الحكومة متجذر في القيم المشتركة التالية: حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية؛ وتعزيز المساواة الاجتماعية، والمساواة بين الأجيال وبين الأقاليم وبين الجنسين؛ والتوسع في الحقوق؛ وقيام الشعب بالتنظيم والمشاركة؛ ويشجع النموذج على توفير العمل اللائق المتسم بالجودة، كما يشجع على الإدماج الكامل للأشخاص ذوي الإعاقة وإنصافهم. ومضت قائلة إن التدابير المتخذة لضمان أن تعزز سياسات وبرامج التنمية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأن تمكنهم اقتصادياً عن طريق الحماية الاجتماعية والحد من الفقر تشتمل على زيادة الميزانية المخصصة للصندوق الوطني لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة. وأضافت أن هذا الصندوق ييسر استحداث مشاريع مختلفة لتحسين حياة الأشخاص ذوي الإعاقة في مجالات مثل الإسكان، والائتمانات البالغة الصغر، والمساعدة التقنية، وإعادة التأهيل، ووسائل النقل المعدلة، والتعليم الخاص، والاستفادة من المكتبات والنوادي الرياضية.

٢٧ - واستطردت قائلة إن الحكومة تشجع على إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل عن طريق ضمان حصولهم على الضمان الاجتماعي والخدمات الصحية. وقد وضعت سياسة للحماية الاجتماعية الشاملة تمكّن الأطفال والمراهقين ذوي الإعاقة من الحصول على بدل شهري يساعدهم في التقليل من مستوى اعتمادهم على الآخرين. واستحدثت الحكومة أيضاً بدلاً يمنح للنساء الحوامل اعتباراً من الأسبوع الثاني عشر من الحمل وحتى الولادة أو إسقاط الحمل.

٢٨ - وتابعت قائلة إنه يحق للأشخاص الضعفاء من الناحية الاجتماعية، بمن فيهم كبار السن، والنساء اللواتي لديهن سبعة أطفال أو أكثر، والأشخاص ذوو الإعاقة، أن يحصلوا على بدلات دون دفع اشتراكات وأن يتمتعوا بالتغطية الطبية الكاملة. ويتم التكفل بالإدماج التكنولوجي والرقمي في مجال

٢٤ - وأعرب عن أمله في أن يتأمل المشاركون في حلقة النقاش التدابير المتخذة من جانب الدول الأعضاء لكفالة أن تعزز سياساتها وبرامجها الإنمائية الوطنية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأن تمكنهم اقتصادياً؛ والتدابير المتخذة من جانب الدول الأعضاء لتلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل أفضل في استراتيجيات الحد من الفقر، وتسهيل حصولهم على الحماية الاجتماعية عند الاقتضاء؛ والعناصر التي ينبغي إدراجها ضمن سياسات التنمية فيما يتعلق بتصميم وتنفيذ ورصد سياسات الحماية الاجتماعية الاحتوائية واستراتيجيات الحد من الفقر؛ والتدابير التي قد تتخذ لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة، فضلاً عن النهج الذي سيتم اتباعه لإدراج التحديات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة والفرص المتاحة أمامهم ضمن الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥.

٢٥ - السيدة بيرسانبي (اللجنة الوطنية لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، الأرجنتين): قالت إن التمكين يشمل تطوير وتعزيز إمكانات الأفراد؛ وسيطرة المواطنين بقدر أكبر على حياتهم وبيئتهم؛ وإمكانية الحصول على الحقوق والموارد؛ وتخفيف حدة الفقر وتفكيك العوائق التي تحول دون الإدماج؛ والعمل الجماعي لبناء مجتمع تعاوني وشامل للجميع؛ واستخدام السياسة العامة كأداة لإحداث تحول في حياة الناس. وقد قام بلدها في السنوات الأخيرة باعتماد نموذج اقتصادي يعتمد على الإنتاج، ودفع الديون، وحوكمة المساهم النشط، واحترام حقوق الإنسان، وترسيخ الهوية الوطنية. وتخلّى أثناء قيامه بذلك عن النموذج الكارثي النيوليبرالي أو المتمحور حول السوق، الذي كان سائداً في السابق، والذي كان يتسم بوضع قيود على الميزانية تسببت في البطالة والمديونية والتبعية، وفي معاناة جميع المواطنين.

الحكومة جيداً أنه لا يزال أمامها طريق طويل لتقطعه في سعيها من أجل الإنصاف، وتكافؤ الفرص، والمساواة في الحقوق، والعدالة، وعدم الإقصاء.

٣١ - السيدة موكوبي (وزارة الداخلية والتنسيق الحكومي، كينيا): قالت إن الفقر والإعاقة يعزز أحدهما الآخر من حيث أن الفقر يؤدي إلى الإعاقة والإعاقة تؤدي إلى الفقر. فالفقر ينتهك حقوق الإنسان الأساسية للأشخاص ذوي الإعاقة ويحرمهم من الضروريات الأساسية للحياة. ولتمكين هؤلاء الأشخاص، من المهم تحسين فرص حصولهم على التعليم والرعاية الصحية والتوظيف والنقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمرافق والخدمات الأخرى.

٣٢ - وأضافت قائلة إن كينيا أصبحت دولة طرفاً في الاتفاقية في عام ٢٠٠٨، واتخذت العديد من المبادرات الرامية إلى تحسين أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة، والمثال على ذلك هو دستورها لعام ٢٠١٠، الذي يتضمن أحكاماً محددة بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك التزام الدولة بتشجيع استخدام لغة الإشارة، وطريقة بريل وغيرهما من صيغ التواصل المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة (الفقرة (٣) (ب) من المادة ٧)؛ وواجب قيام الموظفين العموميين بتنفيذ الحقوق الأساسية لجميع الأشخاص في التمتع بالحريات، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة (الفقرة (٣) من المادة ٢١)؛ والحق في المساواة أمام القانون، والتحرر من التمييز على أساس الإعاقة (الفقرتين (١) و (٤) من المادة ٢٧).

٣٣ - ومضت. قائلة إنه إلى جانب الدستور، فإن قانون الأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠٠٣)، وقانون الطفل (٢٠٠١)، وقانون العمل (٢٠٠٧)، وقانون الجرائم الجنسية (٢٠٠٦)، وقانون العقوبات تحظر جميعها التمييز بكافة أشكاله، وتنص على تدابير يتعين اتخاذها لحماية جميع

التعليم من خلال برنامج المساواة في الربط الشبكي، وذلك لتزويد الطلاب ذوي الإعاقة بإمكانية الاستفادة من تكنولوجيات التعليم والتكنولوجيات ذات الصلة. وقامت وزارة التربية والتعليم في عام ٢٠١٣، من خلال برنامج "إتاحة الدراسة الجامعية للجميع"، بتوفير أول ١٣٥ حاسوباً دفترية، من الـ ١٠٧٢ جهازاً محمولاً المقرر توزيعها على ٣٥ جامعة وطنية في جميع أنحاء البلد لإعطائها للخرابج الجامعيين ذوي الإعاقة. ويُشجّع المذيعون على إنتاج وبث البرامج الخاصة بهم، وعلى إدخال أدوات خاصة تم تكييفها لتناسب الأشخاص ذوي الإعاقات الحسية والمسنين وغيرهم من الأشخاص الذين قد يجدون صعوبة في الوصول إلى المضمون.

٢٩ - وأردفت قائلة إن الحكومة الأرجنتينية وفرت التمويل لمشاريع تهدف إلى تحسين نوعية حياة الطلاب في الجامعات الوطنية، وأنشأت برنامجاً وطنياً للمنح الدراسية الجامعية لتسهيل حصول الطلاب ذوي الإعاقة، المحدودي الموارد المالية ولكنهم يتمتعون بأداء أكاديمي جيد، على التعليم وتيسير استمرارهم فيه. ووضعت وزارة العدل وحقوق الإنسان برنامجاً يهدف إلى ضمان جعل جميع الإجراءات القضائية في متناول الأشخاص ذوي الإعاقة وإلى كفالة مشاركتهم فيها ومعاملتهم خلالها على قدم المساواة مع غيرهم. كما شكلت وزارة العمل والتوظيف والضمان الاجتماعي لجنة خاصة معنية بتنفيذ الاتفاقية لدراسة القواعد القانونية والتنظيمية والممارسات الإدارية لضمان الممارسة الكاملة للحقوق الممنوحة بموجب الاتفاقية.

٣٠ - واختتمت كلامها بالقول إن الجهود الأخرى المبذولة لتنفيذ الاتفاقية تشمل اتخاذ تدابير لضمان وصول جميع الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الأماكن العامة والخاصة، وإلى خدمات النقل العام، والإنترنت، والرعاية الصحية، وخدمات إعادة التأهيل. وبرغم جميع هذه الجهود، تدرك

الدولية، واعتمادها والتصديق عليها. وقالت إن حكومة كينيا وضعت الأساس في هذا الصدد.

٣٦ - السيدة موراى (منظمة العمل الدولية): قالت إن الاستراتيجيات الوطنية لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة لكي يشاركوا في سوق العمل ينبغي أن تبدأ بإجراء استعراض منهجي لوضعهم الاقتصادي. وتظهر الدراسات أن احتمال مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة بنشاط في سوق العمل أقل من احتمال مشاركة عامة السكان، وأن الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يتم توظيفهم غالباً ما ينتمون إلى الفئة التي يُشار إليها باسم "الفقراء العاملون". كما أن العديد من الأطفال والبالغين ذوي الإعاقة، إما أنهم لم يلتحقوا بالمدرسة قط، أو إذا كانوا قد التحقوا بالمدرسة، فإنهم حصلوا على درجات أقل بكثير من زملائهم غير المعوقين. واحتمال التحاق الأشخاص ذوي العاهات الجسدية بالمدارس العادية أكبر من احتمال التحاق المصابين بأنواع أخرى من الإعاقة بها.

٣٧ - وأضافت قائلة إن عدم إمكانية حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على التعليم الجيد يجعلهم في وضع غير مواتٍ بدرجة أكبر عندما يتنافسون مع عامة السكان على الوظائف النادرة في المجتمع الحالي المتسم بالمعرفة. ولكن خيارات تنمية المهارات الجديدة تغدو الآن متاحة أمام الأشخاص ذوي الإعاقة. كما أن التوظيف المدعوم، على سبيل المثال، وهو نموذج تم استحداثه في الولايات المتحدة ويشتمل على تنسيب الموظف في الوظيفة ثم تدريبه عليها عقب ذلك، بدلاً من العكس، يغدو أكثر انتشاراً وهو فعال بشكلٍ خاصٍ للأشخاص الذين لديهم أنواع معينة من الإعاقة. وتوفر بعض البلدان أيضاً التلمذة الصناعية والتدريب المجتمعي في المناطق الريفية للأشخاص ذوي الإعاقة.

المواطنين، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة. كما وُضع العديد من أطر السياسات من أجل ما يلي: تحسين تنسيق أنشطة الحماية الاجتماعية وتأثيرها ونطاقها وفعاليتها؛ وتعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع أوجه الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؛ ومعالجة المسائل المتعلقة بالقدرة المؤسسية والاحتياجات الخاصة للأطفال والمتعلمين المصابين بمختلف أشكال الإعاقة.

٣٤ - وفيما يتعلق بالتمكين الاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة ورفاههم، قالت إن الحكومة قامت بوضع برامج لتوفير الوسائل والخدمات المُعينة، والمنح الدراسية التعليمية، والمعدات والبنية التحتية للمؤسسات، وصناديق التحويلات النقدية للأشخاص ذوي الإعاقات الشديدة، والمستحضرات الواقية من الشمس للأشخاص المصابين بالمهق. وتشمل المبادرات الأخرى تسجيل الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم، وتعميم مراعاة منظور الإعاقة في جميع خطط التنمية الوطنية، وبناء القدرات، والتدريب والتنسيب الوظيفي للأشخاص ذوي الإعاقة. وأضافت أن الأشخاص العاملين في القطاع الرسمي الذين يتقاضون راتباً سنوياً يعادل أقل من ١ ٧٠٠ دولار أمريكي في الشهر مُعفون من دفع ضريبة الدخل، وكذلك من رسوم استيراد السيارات المخصصة التصميم وغيرها من الوسائل المُعينة التي يستخدمها الأشخاص ذوو الإعاقة.

٣٥ - واختتمت حديثها قائلة إنه لا يمكن أن تكون هناك أي تدخلات ذات مغزى أو آليات فعالة لتعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من دون وجود سياسات وتشريعات سليمة في هذا الشأن. ويدعو واجب تعميم مراعاة الاحتياجات الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع الأفريقي إلى الاعتراف بالقواعد والمعايير العالمية المنصوص عليها في المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات

متدنية، وتحيط بهم شبكات عائلية لا تحبذ التغيير. وأضافت أن العناصر الرئيسية لأي استراتيجية لتعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة الاجتماعية وانخراطهم في العمل تتضمن الحصول الفعلي على الرعاية الصحية وضمان الدخل المستقر من خلال استحقاقات العجز، وعدم التمييز، والمساواة بين الجنسين، ووجود تسهيلات أكبر لهم في المؤسسات التعليمية وأماكن العمل.

٤١ - واختتمت كلامها بالقول إنه يجب على أصحاب العمل في القطاعين العام والخاص أن يشاركوا بنشاط في وضع خطط لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على فرص العمل. وينبغي أن تكون ممارسة الأعمال الحرة وتنمية المشاريع في صدارة أولويات تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة في البلدان النامية. ويلزم وجود إطار تمكيني من القوانين والسياسات لتزويدهم بما يحتاجونه من فرص اكتساب مهارات في الأعمال التجارية، والحصول على القروض والأفكار التجارية الجيدة. وتوفر المعايير الدولية، مثل اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن التأهيل المهني والعمالة (المعوقون) وتوصية منظمة العمل الدولية بشأن الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية الوطنية، التوجيهات ذات الصلة.

٤٢ - السيد عبيدي (الهيئة الدولية للمعوقين): قال إنه في عام ٢٠٠١، وعقب حملة نشطة جداً من قبل الحركة المعنية بالإعاقة، أصبح التعداد السكاني الهندي، الذي يتم إجراؤه مرة واحدة كل عشر سنوات منذ القرن التاسع عشر، والذي ظل منذ زمن طويل يجمع بيانات عن كل شيء، ابتداءً من نوع الشخص وديانته وطبقته وما إذا كان نباتياً أم لا، ووصولاً إلى ملكية الدراجة والتلفزيون، أصبح يتضمن للمرة الأولى سؤالاً عن الإعاقة. وبالرغم من ذلك، فإن البيانات المتعلقة بعدد الأشخاص ذوي الإعاقة في البلد ليست بالمستوى الذي يمكن التعويل عليه. ففي حين تشير الأرقام الرسمية إلى أن الأشخاص ذوي الإعاقة لا يمثلون سوى حوالي

٣٨ - واستدركت قائلة إن التدريب المقدم لا يكون في كثير من الحالات ذا فعالية حقيقية. فمراكز التدريب المنفصلة أو المحمية تقوم في كثير من الأحيان بتدريس مهارات غير مطلوبة في سوق العمل، كما أن التدريب المقدم في هذه المؤسسات لا يكون في بعض الأحيان بالجودة المنشودة. وبينما تُبذل الجهود لتوفير التدريب المهني للأشخاص ذوي الإعاقة جنباً إلى جنب مع غير المعوقين، فإن العديد من مراكز التدريب المهني ليست معدة بعد لاستيعاب الأشخاص ذوي الإعاقة على نحو فعال. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بعض الأشخاص ذوي الإعاقة المنتمين إلى فئة الفقراء العاملين لا يستطيعون اقتطاع جزء من وقتهم للتدريب.

٣٩ - واستطردت قائلة إن فرص العمل في الكثير من البلدان النامية تكون في معظمها في القطاع غير الرسمي. ويعمل الأشخاص ذوو الإعاقة في كثير من الأحيان في وظائف بدوام جزئي أو في وظائف غير رسمية ومنخفضة الأجر مع ضعف آفاق التطور الوظيفي. وفي كثير من الأحيان يبقون في نفس المستوى الوظيفي في حين يرتقي غير المعوقين في السلم الوظيفي. وتوضح بيانات منظمة العمل الدولية الواردة من ٢٨ بلداً أن الأشخاص ذوي الإعاقة يكونون في كثير من الأحيان أكثر تأهيلاً مما تحتاجه الوظائف التي يشغلونها. والشيء المطلوب هو اتباع نهج متميز يأخذ بعين الاعتبار العيوب النسبية المرتبطة بالأنواع المختلفة من الإعاقة ويقر بأن احتمال حصول النساء ذوات الإعاقة على وظائف أقل بكثير من احتمال حصول الرجال ذوي الإعاقة أو النساء غير المعوقات على الوظائف.

٤٠ - وأردفت قائلة إن الأشخاص ذوي الإعاقة يُحجمون في كثير من الأحيان عن تحشم المخاطر، ويبقون في بيئات مألوفة ومحمية بسبب خوفهم من الفشل أو انخفاض احترامهم لأنفسهم. وفي بعض الأحيان تكون مستويات إلمامهم بالقراءة والكتابة والحساب منخفضة، وتطلعهم

التعليم والمهارات اللازمة تنطوي على بعض الحقيقة، فإن هناك أيضاً الآلاف من الأشخاص ذوي الإعاقة المتعلمين الذين لا يتم توظيفهم بسبب التحيز وانعدام وسائل النقل وغيرهما من الأمور.

٤٦ - ومضى قائلاً إن خطط التخفيف من حدة الفقر تتجاهل الأشخاص ذوي الإعاقة وتستهدف، بدلاً من ذلك، النساء والأقليات وبعض الطبقات. وتضمن إحدى الخطط الطموحة للتخفيف من حدة الفقر في الهند توفير ١٠٠ يوم عمل لأي شخص عاطل عن العمل، ولكن تركيزها ينصب على العمل البدني، وبالتالي فهي تستبعد الأشخاص ذوي الإعاقة.

٤٧ - واختتم كلامه بالقول إنه على الرغم من تصديق الهند على الاتفاقية في عام ٢٠٠٧، فإنها لم تخصص لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة سوى جزءاً صغيراً جداً من ميزانياتها المتعلقة بالرعاية الاجتماعية، والتعليم، والصحة، والعلوم والتكنولوجيا، والبيئة الإذاعي، وتكنولوجيا المعلومات للشباب والنساء، وتنمية الريف والحضر. ولم يتم إدراج هؤلاء الأشخاص في الخطة الخمسية الوطنية الأخيرة للهند إلا بعد أن شكل محامو الأشخاص ذوو الإعاقة مجموعة ضغط على مقرري السياسات في هذا الشأن. ولا يزال الطريق طويلاً أمام الحكومة من أجل المعالجة التامة لشواغل الأشخاص ذوي الإعاقة.

٤٨ - السيد غولدهشتاين (مركز أكسيون لتعميم الخدمات المالية): قال إن تقديم خدمات مالية تتميز بالجودة عن طريق مؤسسات التمويل البالغ الصغر هي إحدى استراتيجيات الحد من الفقر المجربة والمستدامة. ولكن مثل هذه الخدمات لم تفلح، حتى اليوم، في الوصول إلى الأشخاص ذوي الإعاقة. وإذا لم تتم معالجة هذا الفشل، فسيكون من

٢ في المائة من السكان الوطنيين، فإن وكالات الأمم المتحدة، مثل منظمة الصحة العالمية، تشير إلى أن ذلك الرقم يقرب من ١٠ في المائة.

٣٤ - وأضاف قائلاً إن البيانات الحكومية الواردة من البلدان المجاورة للهند، مثل الصين وسري لانكا، تُظهر أن الأشخاص ذوي الإعاقة يمثلون، في المتوسط، من ٥ في المائة إلى ٦ في المائة من سكان تلك البلدان. ولكن، حتى لو استخدمت تلك الأرقام كتقديرات متحفظة، فإنها، في حالة الهند، لا تزال تمثل نحو ٧٠ مليون إلى ٨٠ مليون شخص.

٤٤ - واستطرد قائلاً إن من المهم، لهذا السبب، الحصول على بيانات دقيقة، لأن السياسة تنبع من البيانات، وكل شيء غيرها، بما في ذلك التعليم والعمل وإمكانية الوصول، ينبع السياسة. وفي حين أن التعليم وتنمية المهارات والعمل الحر جميعها من الأمور المهمة، فإن الصلة بين العمل والتعليم، من ناحية، وإمكانية الوصول، من الناحية الأخرى، مهمة بنفس القدر، ولكن نادراً ما تتم مناقشتها. وإذا كان الأشخاص ذوو الإعاقة غير قادرين على مغادرة منازلهم أو على دخول مؤسسات التعليم وأماكن العمل، فإنه لن يكون هناك تمكين. ولا تقتصر إمكانية الوصول على الكراسي المتحركة والسلالم ودورات المياه فقط، ولكنها تشمل أيضاً على التصميم المراعي للجميع، وطريقة بريل، وغيرها من التكنولوجيات الحديثة.

٤٥ - وتابع قائلاً إن العمل الرسمي لا يمكن أن يكون الحل الوحيد في هذا الصدد، خصوصاً في البلدان الفقيرة. ومع أنه يتم إيجاد مئات الآلاف من فرص العمل سنوياً في القطاع الخاص بالهند، فمن غير المعروف كم من هذه الوظائف يذهب إلى أشخاص ذوي إعاقة. ويتطلب الأمر قدراً أكبر من المساءلة. وفي حين أن الفكرة القائلة بعدم توفر عدد كاف من الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يستوفون متطلبات

لمؤسسات التمويل البالغ الصغر التي تتبع سياسات مراعية للإعاقة ميزة تنافسية في المستقبل، وذلك لأن الأشخاص ذوي الإعاقة هم عملاء ممتازون.

٥٢ - وأردف قائلاً إن مركز أكسيون يقوم باختبار مجموعة من المبادئ التوجيهية لاحتواء الإعاقة من قبل مؤسسات التمويل البالغ الصغر وتطوير شراكات مع المنظمات المحلية المعنية بالإعاقة. وتشتمل المبادئ التوجيهية على معلومات عن كيفية جعل الترتيبات التيسيرية المعقولة لذوي الإعاقة والتصميم المراعي للجميع ممكنين وجعل تكاليفهما في المتناول، وعن كيفية توفير تدريب على التعامل بحساسية مع العملاء لموظفي القروض وغيرهم من الموظفين. ويعمل المركز أيضاً مع شركاء لإدخال معايير أخلاقية جديدة في مجال التمويل البالغ الصغر وإدراج عدم التمييز كمبدأ من مبادئ حماية العميل.

٥٣ - وتابع قائلاً إن نقص المعلومات يشكل عقبة هائلة بالنسبة للأشخاص الفقراء ذوي الإعاقة وللأشخاص الفقراء بشكل عام. كما أن الكثيرين لم يسمعوا قط عن الاتفاقية وعن الحقوق والمزايا وفرص العمل التي تتيحها لهم. وفي الولايات المتحدة، فإن معظم الناس الذين يحصلون على استحقاقات العجز من الحكومة هم من الفقراء الذين تعوزهم المهارات، والذين سعوا منهم للحصول على عمل مرة أخرى تقل نسبتهم عن ١ في المائة. ويرغب البعض منهم الذين تحسنت حالتهم في العودة إلى العمل بدوام جزئي، ولكنهم يعتقدون بأنه إذا ساءت حالتهم مجدداً فلن يكونوا قادرين على إثبات أحقيتهم في الحصول على استحقاقات العجز مرة أخرى. وأضاف أن المبادئ التوجيهية غامضة بما فيه الكفاية لجعل ذلك الخوف قابلاً للتصديق.

٥٤ - وأضاف قائلاً إن الطلب على الاستحقاقات في الولايات المتحدة من الضخامة بحيث أن التمويل المرصود

المستحيل تحقيق الأهداف الإنمائية الجديدة التي يجري وضعها حالياً.

٤٩ - وأضاف قائلاً إن من المهم وضع حدودٍ دنيا للحماية الاجتماعية من أجل تعزيز العمل الحر والعيش المستقل بدلاً من الاضطرار إلى تحمل النتيجة غير المقصودة المتمثلة في دفع الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الخنوع والتبعية. لقد ساعد مركز أكسيون على إنشاء ٦٣ من مؤسسات التمويل البالغ الصغر في ٣٢ دولة موزعة على أربع قارات، ومعظمها من المؤسسات التجارية المستدامة. وعمل المركز، من خلال مركز تعميم الخدمات المالية التابع له، على فهم العقبات التي تعترض التعميم الكامل للخدمات المالية على الفقراء الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية، وسعى إلى إيجاد طرق لجعل المواطنة الاقتصادية حقيقة واقعة بالنسبة للجميع.

٥٠ - واستطرد قائلاً إن الأشخاص ذوي الإعاقة، الذين يمثلون ١٥ في المائة من سكان العالم، يشكلون أكبر أقلية ناقصة الخدمات في العالم. فهم لا يزالون عرضة للتجاهل من قِبل مقدمي الخدمات الرئيسيين لخدمات التمويل البالغ الصغر. ووفقاً لدراسة حديثة، فإن حوالي ٠,٥ في المائة فقط من العملاء الحاليين لمؤسسات التمويل البالغ الصغر هم من المصابين بإعاقة ما. وقد يساعد توفير خدمات الائتمان والادخار وغيرها من الخدمات المالية الجيدة النوعية للفقراء المنخرطين في العمل الحر على تحسين نوعية حياتهم ويحد من فقرهم.

٥١ - ومضى قائلاً إن العجز هو جزء لا يتجزأ من الحالة الإنسانية، ولا يفصل بين أي شخص وبين الإعاقة سوى حادث سيارة واحد، أو سكتة دماغية واحدة، أو مضاعفة واحدة من مضاعفات المرض. ولهذا السبب، ينبغي لأولئك الذين يتمتعون بعافية بدنية في الوقت الراهن أن يفعلوا كل شيء ممكن لإيجاد مجتمعات عادلة وقائمة على عدم التمييز وتكافؤ الفرص والتصميم المراعي للجميع. وسيكون

٥٧ - السيد بشارو (نيجيريا): أعرب عن شكره لمنظمي المؤتمر لجعلهم مواد الاجتماع متاحة في شكل يمكن استخدامه من قبل المكفوفين. والتمس الحصول على معلومات حول فعالية مختلف السياسات الوطنية لتمكين الاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة. وذكر أنه سيكون ممتناً أيضاً إذا حصل على معلومات عن كيفية استخدام القضاء لإنفاذ السياسات والتشريعات الوطنية لتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة، وكيف يمكن للقضاء أن يتعاون مع الحركة المعنية بالإعاقة.

٥٨ - السيد فاتي (السنغال): قال إن استراتيجيات التمكين الاقتصادي في بلده تشمل ما يلي: الصكوك القانونية والمعيارية، بما في ذلك قانون وطني بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة؛ والأدوات المؤسسية، بما في ذلك مكتب مكلف بتعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ والأدوات البرنامجية، بما في ذلك برنامج تأهيلي مجتمعي للأشخاص ذوي الإعاقة. وأضاف أن السنغال تبحث عن شركاء لمساعدتها على إعداد تعداد للأشخاص ذوي الإعاقة.

٥٩ - السيدة فرانكينيت (بلجيكا): قالت إنه برغم امتلاك بلدها لنظام سخي للحماية الاجتماعية، فإن ٤٠ في المائة من المستفيدين ذوي الإعاقة هم عند خط الفقر أو قريبون منه، ولا يمتلك ٣٤ في المائة منهم الموارد اللازمة للحصول على رعاية طبية منتظمة. وقد حددت الحكومة الاتحادية وحكومات المناطق هدفاً يتمثل في توظيف ٣ في المائة من الأشخاص ذوي الإعاقة في الخدمة العامة. وأشادت منظمات المجتمع المدني بتلك الالتزامات، ولكنها ستواصل رصد تنفيذها. ومع ذلك، ينبغي لتلك المنظمات أن تفهم أن عليها هي أيضاً دوراً ينبغي أن تقوم به في توفير الفرص اللازمة لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة على الانتقال من تلقي الاستحقاقات الاجتماعية إلى العمل.

لنظام الضمان الاجتماعي قد ينفذ بحلول عام ٢٠١٤. وينبغي أن يتعلم العالم النامي من ذلك، وأن يقوم بتصميم خطط للرعاية الاجتماعية تتسم بالبساطة والطابع المباشر بحيث لا يفقد المستفيدون من استحقاقات العجز استحقاقاتهم عند عودتهم إلى العمل. وينبغي نشر هذه المعلومات على نطاق واسع في صيغ بديلة للصم والمكفوفين، كما ينبغي تدريب العاملين في الحكومة على الإبلاغ عن السياسات العامة بطريقة واضحة وغير متعالية.

٥٥ - واختتم كلامه قائلاً إن العمل الخيري والتزام الحكومة بالحدود الدنيا للرعاية الاجتماعية يمكن أن يتعرض، أثناء الأزمات الاقتصادية، للتهميش. ولدى التنمية المستدامة عن طريق التمويل الأصغر أفضل إمكانية للنجاح على المدى الطويل، لذا ينبغي أن تكون جزءاً من أي برنامج للحد من الفقر.

٥٦ - السيد تكتوك (السودان): قال إن بلده اعتمد استراتيجيات لتمكين الاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة تأخذ في الاعتبار جوانب مثل الصحة والتعليم وإعادة التأهيل والتنوعية وحماية البيئة. وشكلت وزارة الموارد البشرية لجنة لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة يرأسها الوزير وتضم ممثلين للمؤسسات المصرفية ومنظمات المجتمع المدني، فضلاً عن أصحاب العمل. ويتم توفير التدريب المهني للمعوقين في الخرطوم. وقد استفاد أكثر من ٣٠٠٠ من الأشخاص ذوي الإعاقة من القروض التي قدمت للمشاريع المتعلقة بالتوظيف. ويُقدّم التمويل البالغ الصغر للفقراء ذوي الإعاقة، وتُخصص نسبة معينة منه للنساء. وبموجب القانون الوطني، يجب أن يشكل الأشخاص ذوو الإعاقة نسبة ٢ في المائة من الأشخاص العاملين. وسيتم تعديل القانون قريباً لرفع الحصة لتصبح ٥ في المائة ولتغطي كلا القطاعين، العام والخاص.

وخاصة بين الفقراء. كما أن الذهاب إلى المحكمة ليس هو الاستراتيجية الأفضل في كثير من الأحيان. ولتحقيق التغيير الدائم بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة، فيجب على النشطاء أن يجدوا سبلا لكسب ود بعض أعضاء المنظمات التي يسعون للتأثير عليها.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨:٠٥.

٦٠ - السيدة سيتشاكورن (تايلند): قالت إن قوانين بلدها تحظر التمييز على أساس الإعاقة وتضمن حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الخدمات العامة. وأضافت أن بعض الاستحقاقات المتاحة لهم تشتمل على بدل إعاقة لتحسين جودة الحياة، وعلى قروض صغيرة يبدؤون بها مشاريع خاصة بهم. وبموجب القانون الوطني، يجب ألا تقل نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة بين العاملين في كلٍ من القطاعين الخاص والعام عن ١ في المائة.

٦١ - السيدة موراي (منظمة العمل الدولية): قالت إنه ينبغي استخدام استراتيجية الجزرة والعصا لتحفيز أصحاب العمل على توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة. وهناك العديد من الطرق لتشجيع أصحاب العمل على الامتثال للقانون دون اللجوء إلى المحاكم.

٦٢ - السيدة بيرساني (اللجنة الوطنية لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، الأرجنتين): قالت إنه ينبغي النظر إلى الإعاقة على أنها إحدى قضايا حقوق الإنسان. وينبغي إدماج القضايا المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة في جميع جوانب السياسة العامة. وهناك العديد من الأساليب التي لا تتضمن اللجوء إلى المحاكم، بما في ذلك التدريب والعمل على تغيير وجهات النظر والمواقف.

٦٣ - السيدة موكوبي (وزارة الداخلية والتنسيق الحكومي، كينيا): قالت إن إنفاذ القانون ضعيف في البلدان الفقيرة. كما أن العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة غير واعين بالقوانين، وبالتالي فمن غير المرجح أن يقوموا باتخاذ إجراءات عندما تكون هناك انتهاكات. لذا، يجب جعلهم أكثر وعياً بحقوقهم، كما ينبغي أيضا توعية أصحاب العمل بأن هناك قوانين نافذة تحمي الأشخاص ذوي الإعاقة.

٦٤ - السيد غولدشتاين (مركز أكسيون لتعميم الخدمات المالية): قال إن الاتفاقية غير معروفة على نطاق واسع،